V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

دور المساندة الاجتماعية في الدفاع عن حقوق السجين بعد انقضاء العقوبة

إعداد: نواف ناصر صبار العنزي

السنة الثالثة: نوفمبر 2025

جميع الحقوق محفوظة للمجلة العربية للبحوث والدراسات

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

ملخص

السجين إنسان أخطأ وارتكب ذنبا، ودخل السجن لكي يتم علاج هذا الخلل، وذلك الانحراف؛ فيتم إعادة تأهيله وتهذيبه وإصلاحه، ولابد من إعطائه فرصة أخرى للحياة، لا أن نحكم عليه بالإعدام المعنوي، والعزلة الاجتماعية مدى الحياة، كيف ننتظر منه أن يكون عضوا فاعلا في المجتمع وتلك نظرة الأفراد والمؤسسات!

انطلقت الدراسة من وجود فجوة بين المجتمع والسجين المفرج عنه بعد انقضاء فترة عقوبته بسبب بناء تصورات اجتماعية سلبية تؤثر على دور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، وبالتالي على إعادة الإدماج الاجتماعي لهم بعد انقضاء فترة عقوبتهم وتظهر أهمية الدراسة في رصد مظاهر وردود أفعال المجتمع تجاه السجين المفرج عنه، وفرص الحياة المتاحة أمامه، وكيفية إعطاء المساندة الاجتماعية للسجين والمجتمع لإعادة الإدماج، وأن يصبح السجين عضوا فاعلا في المجتمع؛ من خلال الرعاية اللاحقة والفعالة والهادفة.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى دور المساندة الاجتماعية في الدفاع عن حقوق السجين بعد انقضاء العقوبة، وذلك من خلال عدة تساؤلات: ما دور المجتمع في مساندة السجين المفرج عنه؟ ما حقوق السجين على المجتمع بعد انقضاء عقوبته؟ كيف يمكن دمج السجين في المجتمع بعد انقضاء عقوبته؟ كيف يمكن أن يكون السجين عضوا فاعلا في المجتمع بعد الإفراج عنه؟ ما أبرز الوسائل والحلول الممكنة للوقاية من عودة السجين مرة أخرى؟ وقد تمت الإجابة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وإجراء المسح الاجتماعي الميداني بالاستبانة أداة الدراسة.

وقد كانت أهم نتائج وتوصيات الدراسة: النظر في أول سابقة للسجين ومحوها عنه ببرهنته على ذلك بأنه صار مواطنا صالحا وعضوا فاعلا في المجتمع من خلال التشريعات والقوانين، تناسب العقوبة مع الجرم من خلال التشريعات والقوانين، المتابعة الوعية من قبل مؤسسات للرعاية اللاحقة المفرج عنهم، الاستفادة من كافة مستويات وفئات المجتمع وإتاحة الفرصة بالعدالة الاجتماعية لكل فرد ذكر أو أنثى، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني للخروج باقتراحات وتنفيذ مبادرات لتوعية المجتمع بدوره نحو السجين المفرج عنه.

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

Abstract

A prisoner is a human being who has made a mistake and committed a crime. They entered prison to address this flaw and deviance, to rehabilitate, reform, and correct them. They must be given another chance at life, not sentenced to moral death and lifelong social isolation. How can we expect them to be a productive member of society when this is the perspective of individuals and institutions؟

This study stems from the existence of a gap between society and the released prisoner after serving their sentence. This gap is due to the formation of negative social perceptions that affect the role of aftercare for released prisoners, and consequently, their social reintegration after their release. The study's importance lies in observing the manifestations and reactions of society towards the released prisoner, the life opportunities available to them, and how to provide social support to both the prisoner and the community for reintegration, enabling the prisoner to become a productive member of society through effective and purposeful aftercare.

The study aimed to determine the extent of the role of social support in defending the rights of the prisoner after their release, through several questions: What is the role of society in supporting the released prisoner? What are the rights of a prisoner in relation to society after serving their sentence? How can a prisoner be reintegrated into society after their sentence is served? How can a prisoner become an active member of society after their release? What are the most prominent means and possible solutions to prevent recidivism? These questions were answered using a descriptive-analytical approach and a field survey conducted using a questionnaire as the research instrument.

The most important findings and recommendations of the study were: reviewing a prisoner's first offense and expunging it by demonstrating that they have become a good citizen and an active member of society through legislation and laws; ensuring that the punishment is proportionate to the crime through legislation and laws; providing proactive follow-up by aftercare institutions for released prisoners; utilizing all levels and segments of society and ensuring social justice for every individual, male or female; and encouraging civil society organizations to develop proposals and implement initiatives to raise community awareness of its role towards released prisoners.

جميع الحقوق محفوظة للمجلة العربية للبحوث والدراسات

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

مقدمة:

السجين يعتبر من فئات المجتمع، له حقوق وعليه واجبات، نسبة كبير ة من السجناء يرغبو ن بعودة وضعهم إلى الوضع السابق لهم قبيل دخول السجن؛ لذا يجب أن نتكاتف معهم، التطوير الحالي في ثكنات السجن جعل السجين أشب ه ما يكون بمبتعث في الخارج من إكمال الدراسة، والقيام بأعمال يجني من خلالها كسب مادي، وحضور محاضرات لتطوير الذات، وغيرها.

الواقع يؤكد أن المجتمع يتعامل مع السجين المفرج عنه باعتبار أنه سو ف يظل مجرمًا طوال عمره فيرفضه من اليوم الأول لخروجه من السجن، ومن جهة أخرى فإن السجين يفتقد كافة سبل العيش بمجرد دخوله السجن، ولعل من أهم مظاه ر الرفض الاجتماعي تجاه المفرج عنهم ه ي عد م تقبلهم في مجال العمل وغيره؛ ما يعني مواجهته مواقف أسرية ومجتمعية ومهنية سلبية.

إن السجين ما إن ينتهي من العقوبة الأولى حتى يواجه العقوبة الثانية وهي الوصمة الجنائية والاجتماعية التي لا تنتهي.

مما قد يدفع به إلى العودة إلى طريق الانحراف والجريمة ويساعد في تفاقم ظاهرة العود الإجرامي، حيث أشار تقرير وزراء الداخلية العرب (الرشيد، 2008) منذ سنة 1994 إلى أن نسبة العود في البلدان العربية تصل في بعض منها إل ى حدود أل 70 %، وهو ما يدفع بقوة إلى دور المساندة الاجتماعية للسجين لتتقبل من كان خارجا عن القانون وتم إعادة إصلاحه وتأهيله في المؤسسة العقابية وأصبح قابلا للادماج الفاعل في المجتمع بضمانها وتوصيتها.

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

مشكلة البحث:

وجود فجوة بين المجتمع والسجين المفرج عنه بعد انقضاء فترة عقوبته بسبب بناء تصورات اجتماعية سلبي ة ت ؤثر على دور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، وبالتالي على إعادة الإدماج الاجتماعي لهم بعد انقضاء فترة عقوبتهم.

ويمكن لنا أن نتبين من خلال الإحصائيات التالية برامج وأنشطة التأهيل والتدريب المقدمة للسجين، وما قد يستفيد منه بعد انقضاء فترة عقوبته وخروجه إلى المجتمع.

إحصائيات عامة لشؤون السجناء 01 ذو الحجة (المديرية العامة للسجون، 2022).

تُعد مرحلة ما بعد انقضاء العقوبة من أكثر المراحل حرجاً في حياة السجين المفرج عنه، إذ يواجه فيها تحديات قانونية واجتماعية واقتصادية تعيق اندماجه في المجتمع وتُضعف من فرص إعادة تأهيله. وعلى الرغم من أن النظام الجزائي السعودي يكفل للسجين حقوقاً أساسية بعد الإفراج، كالحق في العمل والسكن والحماية من الوصم الاجتماعي، إلا أن الممارسة الواقعية تكشف عن وجود فجوة بين النص النظامي والتطبيق، تتمثل في صعوبة حصول المفرج عنه على وظيفة بسبب سجله الجنائي، وتعرّضه للرفض الاجتماعي، وضعف معرفته بالإجراءات القانونية التي تمكّنه من المطالبة بحقوقه أو رد اعتباره.

وفي ظل هذا الواقع، تبرز المساندة الاجتماعية كآلية يُفترض أن تلعب دوراً محورياً في تمكين السجين السابق من الدفاع عن حقوقه، سواء عبر الدعم الأسري، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو برامج الرعاية اللاحقة التي تشرف عليها جهات مثل اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم". غير أن الملاحظ ضعف وضوح الأدوار وتشتت الجهود بين هذه الأطراف، وغياب إطار مؤسسي موحد يحدد مسؤوليات المساندة الاجتماعية في متابعة حقوق السجين بعد الإفراج، بدءاً من محو الآثار السلبية للوصمة، ومروراً بتسهيل الحصول على الوثائق الثبوتية وشهادات حسن السيرة، وانتهاءً بالترافع عنه في حال تعرضه للتمييز أو الحرمان من حق كفله النظام.

وتتعمق المشكلة مع قلة الدراسات العلمية التي تناولت تقييم فاعلية المساندة الاجتماعية كأداة للدفاع الحقوقي عن المفرج عنهم في البيئة السعودية، وندرة البيانات حول مدى وعي السجناء أنفسهم والمجتمع المحيط بهم بالحقوق المقررة بعد انقضاء العقوبة، وآليات الوصول إليها. كما أن مستهدفات رؤية 2030 في بناء مجتمع حيوي وتعزيز جودة الحياة تتطلب معالجة أسباب العود للجريمة، والتي يرتبط جزء منها بفشل الدمج الاجتماعي وغياب الحماية الحقوقية للمفرج عنه.وعليه، تتمثل المشكلة البحثية في: وجود قصور في تفعيل دور المساندة الاجتماعية كأداة للدفاع عن حقوق السجين بعد انقضاء العقوبة في المملكة العربية السعودية، نتيجة عدم وضوح الأدوار المؤسسية، وضعف التكامل بين الجهات الداعمة، وانخفاض مستوى الوعي الحقوقي لدى السجين والمجتمع، مما يسهم في استمرار معاناته من الوصم

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

والتمييز ويعيق إعادة اندماجه، ويستدعي ذلك دراسة واقع المساندة الاجتماعية وتقييم أثرها في حماية حقوق هذه الفئة، واقتراح نموذج تكاملي يعزز دورها الحقوقي والاجتماعي.

أهمية البحث:

تظهر أهمية الدراسة في نظرة المجتمع للسجين، وفرص الحياة المتاحة أمامه، وكيفية إعطاء المساندة الاجتماعية للسجين والمجتمع لإعادة الإدماج، وأن يصبح السجين عضوًا فاعلًا في المجتمع؛ من خلال النقاط التالية:

- الرعاية اللاحقة للمفرج عنه وأبعادها النفسية والاجتماعية.

- النظرة السلبية الواصمة للسجين والمواقف الرافضة من قبل أفراد المجتمع؛ جماعاته ومؤسساته الرسمية والخاصة.

- تقبل المجتمع للسجين بعد إنقضاء فترة عقوبته.

- فرصة حصول السجين على عمل وفرصة أخرى للحياة.

- المساندة الاجتماعية محور أي سياسة لإعادة الإدماج الاجتماعي للمسجونين بعد إنقضاء فترة عقوبتهم.

هدف البحث وتساؤلاته:

يهدف البحث إلى معرفة مدى دور المساندة الاجتماعية في الدفاع عن حقوق السجين

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

بعد انقضاء العقوبة... وذلك من خلال التساؤلات التالية:

1/ ما دور المجتمع في مساندة السجين المفرج عنه؟

2/ ما حقوق السجين على المجتمع بعد انقضاء عقوبته؟

3/ كيف يمكن دمج السجين في المجتمع بعد انقضاء عقوبته؟

4/ كيف يمكن أن يكون السجين عضوًا فاعلًا في المجتمع بعد الإفراج عنه؟

5/ ما أبرز الوسائل والحلول الممكنة للوقاية من عودة السجين مرة أخرى؟

مفاهيم الدراسة:

المساندة الاجتماعية للسجين: كل الخدمات لكل المسجونين أيا كانت أعمارهم وجنسياتهم أو الأفعال التي ارتكبوها، كما أن الرعاية تشمل أسر هؤلاء السجناء إذا كانت بحاجه إلى رعاية، ولهذا السبب تم تزويد السجون بالأخصائيين الاجتماعيين وكذلك الأخصائيين النفسانيين لتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية المختلفة للسجناء من المفهوم الإسلامي الواسع والتشريعات والقوانين السعودية (المديرية العامة للسجون.، 2017).

الدفاع الاجتماعي: مدرسة الدفاع الاجتماعي حسب الدفاع الاجتماعي بالمفهوم الحديث ارتبطت بأسماء عدد من العلماء الغربيين ومن بينهم العالم الإيطالي (فيليبو جراماتيكا) حيث بدأت هذه المدرسة بانتقاد الأسلوب التقليدي الذي ركَّز على الجريمة والمسؤولية الجنائية متناسيا دراسة المجرم مرتكب الفعل والاهتمام بتقويم شخصيته (بهنسي، 1983) (موسى، 2006).

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

حقوق السجين: للسجناء ضمانات لحقوقهم في المنشآت العقابية حسب النظام السعودي والمواثيق الدولية، من أهمها حق المطالبة بالإعفاء من ربع المدة، كذلك الحق في إجراء كافة معاملاته من بيع وشراء ولو من خارج السجن كقطعة أرض أو سيارة ونحوهما وله عقد القران الزواج وله الحق بزيارة أهله، وكذلك للسجين حق المطالبة بمساعدة مالية له ولأسرته (نظام الإجراءات الجزائية، 1404).

انقضاء العقوبة: انتهاء تنفيذ العقوبة المترتبة على المحكوم عليه بعد صد ور حكم مبرم في الدعوى العامة، وتنقضي هذه العقوبة باستكمال التنفيذ شروطه القانونية والمدة في هذا الحكم، وكثيرًا ا ما تحدث أسباب قبل التنفيذ أو أثناءه تؤدي إلى سقوط العقوبة، أو سقوط الحكم؛ وهذه الأسباب هي وفاة المحكوم عليه، والتقادم، والعفو الخاص، والعفو العام، وإعادة الاعتبار (نظام الإجراءات الجزائية السعودي، 1422).

نوع الدراسة:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهي وصفية لعرضها خصائص المجتمع تحت الدراسة وعناصر ووسائل المساندة الاجتماعية للسجين بعد انتهاء فترة عقوبته، وهي دراسة تحليلية لربطها بين العوامل والنتائج في الخدمات والأنشطة والبرامج المقدمة للسجين أثناء فترة العقوبة، وبعد انقضائها، كما أن هذه الدراسة تقارن بين خصائص المسجونين

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

الشخصية في إفاداتهم من المساندة الاجتماعية، وكذلك رفع الوعي المجتمعي تجاه هذه القضية (عبيدات ذوقان وآخرون، 1982).

فطبيعة الدراسة الحالية التي تتناول المساندة الاجتماعية للسجين المفرج عنه وأثرها في إعاد ة إدماج المحبوسين المفرج عنهم في المجتمع، وقد بات جل يًا أن المنهج الوصفي هو الأنسب؛ لأن الموضوع نفسي اجتماعي أراد الباحث من خلاله دراسة الوضع الراهن لفئة المحبوسين المفرج عنهم في إطار عملية إعادة إدماجهم في المجتمع، من حيث التقبل أو الرفض الذي يواجهونه من طرف أرباب العمل وبقية فئات المجتمع الأخرى، ومدى تأثر العلاقة بين نظرة الوصمة والعار التي تلحق المفرج عنه بصرف النظر عن سبب دخوله السجن، والمدة التي قضاها، وبرامج التأهيل والتدريب والإصلاح التي تلقاها، وأثر ذلك على نجاح برامج إعادة إدماجهم الاجتماعي، وبالتالي مكافحة ظاهرة العود الإجرامي.

منهج البحث:

المنهج الذي ينطبق على مسار وخطوات بناء هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، هذا المنهج الذي يمثل طريقة يعتمد عليها الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة، تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره، وصياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساسا يقوم عليه تصور نظري للإصلاح الاجتماعي ووضع مجموعة من التوصيات أو القضايا العلمية التي يمكن أن ترشد السياسة الاجتماعية في هذا المجال

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

(محمد، 1982)؛ وبذلك فهو الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة، وتهدف على اكتشاف حقائق جديدة والتحقق من صحة حقائق قديمة، وآثارها، والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها والكشف عن الجوانب التي تحكمها (شفيق، 1985).

أداة البحث:

يتم تطبيق أداة الاستبانة عامة لمختلف المستويات والقطاعات، وتنفيذ التحليل الإحصائي للبيانات الرقمية، والمعالجة الكيفية للأسئلة المفتوحة، وشملت الاستبانة المحاور الآتية:

- البيانات الديموغرافية.

- دور المجتمع في مساندة السجين المفرج عنه.

- حقوق السجين على المجتمع بعد انقضاء عقوبته.

- دمج السجين في المجتمع بعد انقضاء عقوبته.

- السجين عضوًا فاعلًا في المجتمع بعد الإفراج عنه.

- أبرز الوسائل والحلول الممكنة للوقاية من عودة السجين مرة أخرى.

وتكون الإجابة على بنود استبانة المساندة الاجتماعية للمفرج عنه بأربع نقاط حسب الدرجات: (غير مقبول إطلاقًا، غير مقبول، مقبول، مقبول بقوة).

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

مجتمع وعينة البحث:

تشمل عينة البحث الأفراد من كافة قطاعات المجتمع لمختلف المستويات والوظائف المدنية أوالعسكرية؛ حيث إن المقصود هو الوقوف على النظرة العامة للمساندة الاجتماعية للسجين بعد انقضاء فترة عقوبته ودروها في حفظ حقوقه والدفاع عنها، ضمان كونه عضوًا صالحًا فاعلًا مندمجًا في المجتمع، وعدم عوده للسجن مرة أخرى.

ونظرًا لما مر به العال م من ظروف استثنائية بسبب تفشي (فايروس كورونا) وإغلاق المؤسسات العامة والخاصة التعامل مع التجمعات والأفراد بسبب الحرص على سلامة الإنسان؛ فقد اتسعت الحدود الزمانية والمكانية والبشرية لتشمل كل من أُرسلت إليه الاستبانة من خلال الإيميل أو وسائل التواصل الإلكترو نية المختلفة.

الاختبارات الإحصائية:

سيتم تحوير البيانات الخام (العمر...) إلى فئات، ثم اعتماد المقاييس الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية للبيانات الديموغرافية وواقع المساندة الاجتماعية وأشكالها.

- التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات بقية محاور الدراسة.

- اختبارات الثبات لمحاور الدراسة (ألفا كرنباخ).

- مقارنة البيانات الديموغرافية في متغيرات الدراسة (المساندة الاجتماعية، وحقوق السجين، ودمج السجين، تقبل السجين) باختبار T.rest و Anova .

- اختبار الرتب لمتغيرات كل محور على حدة(فريدمان).

- الارتباطات الإحصائية بين المحاور المختلفة.

النتائج:

من خلال العرض الإحصائي للتكرارات والنسب المئوية للبيانات الأولية يظهر أن:

- الفئة العمرية (30 – 40 سنة) هم الفئة الأكبر من المبحوثين بنسبة (59.2.) %.

- مشاركة الذكور أكبر بشكل ملحوظ بنسبة (91.3 %) مقابل الإناث.

- يشكل المتزوجون النسبة الأكبر من المبحوثين بنسبة (84.5.) %.

- النسبة الكبرى داخل المستويات التعلمية لذوي التعليم الجامعي (50.5 %) ثم التعليم فوق الجامعي بنسبة (41.7 %)، حيث يشكل مجموع نسبة الفئتين (92.2.) %.

- شكل المختصون في الخدمة الاجتماعية نسبة (35 %)، وكان هناك نسب قليلة متفاوتة في علم الاجتماع وعلم النفس، أما بقية التخصصات العلمية الأخرى فقد وصلت نسبتهم إلى (56.3 %)، ونسبة التخصصات الاجتماعية المتاحة كافية لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

- شكلت نسبة الموظفين سواء في القطاع العام أو الخاص النسبة الأكبر (91.3) %.

- أكثر الفئات مشاركة من المحبوثين من حيث الدخل الفئة الثالثة (10000 - 15000) بنسبة (50.5) %.

- كانت النسبة المئوية للارتباطات دالة إحصائيًّا وكذلك درجة الدلالة كانت قوية بين متغ يرات محاور الاستبانة:

• دور المجتمع (70) %.

• حقوق السجين (55) %.

• دمج السجين (58) %.

• عضوًا فاعلًا (100) %.

مما يدل على تحقق الصدق في هذه المحاور.

- ومن أجل أن تتسق عناصر المحاور: دور المجتمع، حقوق السجين، دمج السجين بحيث تكون ذات اتجاه إيجابي فقد تم تحوير بيانات بعض العناصر من الإتجاه السلبي إلى الاتجاه الإيجابي.

- تفاوتت التكرارات والنسب المئوية لكل العناصر في الإجابات (غير موافق بشدة، غير موافق، موافق، موافق بشدة)؛ وهي في الجملة متناغمة مع المتوسطات الحسابية لعناصرها.

- كما كان متوسط الاتجاه العام (2.93) وهو كبير جدًّا يقترب من (4) درجات للاتجاه العام، وهي درجة فوق المتوسط بكثير إلا أنها مازالت أقل من المأمول؛ وهذا يعني أن الاتجاه العام في هذه الدراسة نحو المساندة الاجتماعية للسجين بعد انقضاء العقوبة ودورها في الدفاع عن حقوقه.

وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة بين متغير دور المجتمع وحقوق السجين، ودمج السجين. مع عدم وجود ارتباط دال مع عضوًا فاعلًا. كما توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة بين متغير حقوق السجين ودمج السجين.

التوصيات:

- النظر في أول سابقة للسجين ومحوها عنه ببرهنته على ذلك بأنه صار مواطنًا صالحًا وعضوًا فاعلًا في المجتمع من خلال التشريعات والقوانين.
- تناسب العقوبة مع الجرم من خلال التشريعات والقوانين.
- المتابعة الواعية من قبل مؤسسات للرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.
- الاستفادة من كافة مستويات وفئات المجتمع وإتاحة الفرصة بالعدالة الاجتماعية لكل فرد ذكر أو أنثى، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني للخروج باقتراحات وتنفيذ مبادرات لتوعية المجتمع بدوره نحو السجين المفرج عنه.
- تحديد حقوق السجين المفرج عنه وتوعية المجتمع والسجين نفسه بذلك.

V. 25, No. 11-2
ISSN: 3122-5950

- تقبل دمج السجين المفرج عنه في كافة الدوائر الاجتماعية بداية من أسرته، وعائلته، وجيرانه، وأصدقائه، وانتهاءً بالمج تمع الكبير؛ كفرد سويٍ وتتاح له كافة الفرص من عمل وزواج وغيرها مما يتمتع به الفرد في المجتمع.
- التخلي عن النظرة الدونية والعنصرية والاتهام تجاه السجين المفرج عنه لجعله عضوًا فاعلًا في المجتمع بصرف النظر عن جرمه؛ فقد تلقى عقابه، وأُعيد تأهيله.
- ربط وتكامل برامج وأنشطة التأهيل والتدريب والتهذيب والإصلاح بالواقع والمجتمع والاستقرار الوظيفي والأسري.
- وضع برامج وأنشطة متكاملة للرعاية اللاحقة للسجين المفرج عنه هي الحل الفريد لضمان عدم العود للإجرام والسجن.
- عدم إغفال أيٍّ من الجوانب المتعلقة بالسجين المفرج عنه ماديًّا، ونفسيًّا، واجتماعيًّا.
- إتاحة الفرص للعمل التطوعي للمفرج عنه لإثبات مدى صدقه واستقامته، والاس تفادة من تجاربه حتى لا يقع فيها غيرهم.
- عقد الدورات وورش العمل للحوار حول قضايا السجين المفرج عنه من كافة أفراد المجتمع ومؤسساته بمن فيهم السجين نفسه لمعرفة احتياجاته ومتطلباته، وما يجعلهم في قلق بشأن المستقبل.

- الاستفادة من التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لعرض تلك القضايا الحلول لتلك المشكلات والعقبات خاصة من قبل الشباب والمرأة.
- استمرار الرسائل العلمية والبحوث والدراسات وأوراق العمل، وعقد المؤتمرات للكشف عن كافة جوانب حياة السجين قبل دخول السجن وبعد خروجه.
- وعي الأفراد والمؤسسات باعتبار فترة سجن السجين فترة علاج يخرج منها متعافيًا تمامًا.

المراجع

أحمد فتحي بهنسي. (1983). العقوبة في الفقه الإسلامي. بيروت: دار الرائد العربي.

المديرية العامة للسجون. (2022). البوابة التثقيفية. تم الاسترداد من احصائيات عامة:
https://www.pgd.gov.sa/Culture/Reports/Pages/Rep011.aspx

المديرية العامة للسجون. (2017). البوابة التعريفية، مسئوليات المديرية، الرعاية الاجتماعية والنفسية. الرياض: المديرية العامة للسجون.

عبيدات ذوقان وآخرون. (1982). مناهج البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان (الأردن): دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.

محمد شفيق. (1985). البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي.

محمد علي محمد. (1982). مقدمة في البحث الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية.

مصطفى محمد موسى. (2006). إعادة تأهيل المتهمين والمحكوم عليهم في قضايا الإرهاب. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية الأمنية.

نظام الإجراءات الجزائية. (1404). حقوق السجناء. الرياض: الأمر السامي رقم 1985.

نظام الإجراءات الجزائية السعودي. (1422). نظام الإجراءات الجزائية. المرسوم الملكي رقم م/ 39.